القطان: جلسة الثلاثاء خير بداية لإقرار قوانين ينتظرها المواطن

أكد النائب د. علي القطان أن جلسة امس الاول كانت خير بداية لإقرار عدد من القوانين التي كان ينتظرها المواطن والشعب الكويتي، موضحاً أنه تم إلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا الرأي.

وأضاف القطان في تصريح صحافي بمجلس الأمة مؤخرا إن الكويت بلد الحريات، موكداً سعيه إلى المزيد من الحريات وفق الأطر القانونية.

وذكر إنه تم كذلك إقرار قانون تأجيل سداد أقساط القروض على المواطنين لمدة 6 أشهر، لمن يرغب، بهدف تخفيف الأعباء على المواطن في ظل الظروف الاقتصادية الحاصلة في العالم.

وقال إنه سيسعى في القادم من الأيام لإقرار قانون اسقاط القروض، لافتاً إلى أنه تم إقرار قانون الضمان المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر باعتبار أنها مورد مهم للبلد. وأكد القطان أنه "كان من الواجب علينا اليوم أن نحضر الجلسة كمشرعين وممثلين للأمة لأنه علينا واجب تشريعي ورقابي وأخلاقي"، مبيناً أن المجلس مضى عليه أكثر من ثلاثة أشهر لم يحرك المجلس ساكنا بسبب الخلافات والنزاعات، في حين أن المواطن يحتاج إلى تشريعات

قال إن المراهقة السياسية مستمرة في ممارسة الإقصاء

الصالح: أتعرض يومياً للابتزاز وحملات مأجورة للطعن بذمتي

رياض عواد

قال النائب هشام الصالح: نحن أمام عهد جديد وهناك خطوات إصلاح في الديوان الأميري وديوان ولي العهد فقد عزلت قيادات بدرجة وزير، يجب أن ندعمه وأن نستكمله داخل قاعة عبدالله السالم بتشريع القوانين المطلوبة.

وأضاف الصالح في مؤتمر صحافي امس: نبارك إقرار قوانين عدم جواز الحبس الاحتياطي في قضايا الرأي وتأجيل الأقساط 6 أشهر والتعديلات على قانون المطبوعات والنشر الذي سيستفيد منه المغردون ودعم المتضررين أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة والتعديل على قانون المرئي والمسموع لأنه كان سيئا ووضعنا ضمانات جوهرية.

وتابع: كان لي دور في إقرار أربعة اقتراحات بقوانين من أصل خمس، ويعد انتصارا كبيرا للحريات ولكرامة المواطنين وهو قد يكون حدثا استثنائيا في أن يكون نصيب نائب أربعة اقتراحات وهناك من دخلوا المجلس وخرجوا دون إقرار حتى قانونا واحدا.

وقال الصالح: تحملت الكثير من أجل الكويت وتعرضت لحملات مأجورة ومسعورة ومنظمة ومدروسة تمحورت حول الطعن بذمتي المالية والشرف، وأبشركم أنني أخضع للابتزاز وما يحز في خاطري إلا قراءة أهلي عن هذه الحملات في تويتر وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي، ووجهة نظري فيكم يا الأغلبية أنكم أبعد ما تكونون عن الإصلاح.. وهذه وجهه نظري وهذه هي الديموقراطية.

وأضاف الصالح: الإقصاء بدأ معي عندما طلبت الترشح للجنة التشريعية وأوصل إلي الدكتور حمد المطر رسالة الأغلبية لي في أنك إما أن تظهر في البوديوم وتقر بأنك مع قانون العفو العام وإلا لن تدخل اللجنة.

ولفت الى أنهم يريدون خروجي وفق إملاءات وشروط، والمطر هو ناقل وأبلغته برفضي واستمر الإقصاء بأن هناك عشرة نواب يقاطعونني بألفاظ بذيئة، متسائلا: هل هذه الديموقراطيه التي تريدون؟

وذكر الصالح إن المراهقة السياسيه لا تزال مستمرة في تقديم مقترحات إقصائية مثل توزيع دوائر انتخابية لا يمكن أن أقبل به حيث أنه توزيع انتخابي خبيث المقصود منه العبث بمخرجات هذه الدوائر، ولن أقبل بمثل هذه الممارسات لأن أهل الكويت والأجيال القادمة لن يرحموني إن قبلت بمثل هذه الممارسات. وهناك حسابات تقاد من الخارج يحاولون إغراق البلد بسموم وفتن وطعن، ولو ندرس تاريخ كل واحد لرأينا مواقفه في واد والحريات في واد وما هو رأي مسلم البراك فيه، مبينا ان مشكلة المواطن أن ذاكرته صغيرة لأن اليوم من يتسيد الأغلبية البرلمانية كان أول من يحصن رئيس الوزراء.. وأحد رموز المعارضة كانت أمنيته الوحيدة أن يكون وزير صحة في حكومه صباح الخالد.

ولفت الصالح الى ان غالبية الأغلبية وصلوا عن طريق المعاملات والترقيات والفرعيات بمخالفة لقانون الانتخاب.. وهولاء لا نتصور منهم إصلاحا أبدا ويحملون نفسا طائفيا في قضايا منها (يورفايتر)، وبعضهم حكومي أكثر من الحكومة ويدافع عن رئيس الوزراء ولا يضحكون عليكم بالصوت العالي، وعموما الإصلاح يكون من خلال التشريع والرقابة لا من خلال الفوضى والغوغائية.

وأضاف: وعن واقعة دخول النواب أمس قاعة عبدالله السالم أحد النواب نعت النواب بكلمه (أنتم مو رجاجيل) وأنا رديت عليه (احترم نفسك)، وهم أربعة منهم بالهجوم علي وأتوقع أنها خطة لافتعال مشاجرة حتى يتم فرض الحل، وهذه فوضى وغوغائية وعموما لم يحصل أي تشابك بعدما تدخل النائب سلمان الحليلة ولكن الحليلة سقط على الدرج وسمعنا أمس كلمات بذيئة وإذا كانت هذه تصرفات نواب كيف تكون تصرفات الشباب.

وتابع الصالح: كان هناك أغلبيه نيابية كافية لتمرير قانون العفو وسقط دستوريا ولا يجور تقديم قانون العفو إلا في دور الانعقاد المقبل (وليش ما حضروا وأنا مسلم أن إقرار قانون العفو ليس في صالحهم).. وهناك من يريد أن يأخذ نجومية بدر الداهوم وأكثر ناس مستفيدين من عملية شطب الداهوم هم الأغلبية النيابية.

وأوضح :قابلنا صاحب السمو أمير البلاد ووجه لنا بيانا طلب فيه بتمكين سمو رئيس الوزراء وإعطائه مهلة زمنية.. فما المطلوب مني غير تمكين رئيس الوزراء من هذا القسم بعد هذا الطلب؟، متابعا: قناعتي نعطيه مهلة ونمكنه من القسم وبعدها نحاسبه وإما يعمل ويصلح وينمي البلد أو يستقيل أو نقيله ولكن لا تحصين لأي وزير ويجوز مساءلة أي وزير عن أخطائه.

وسأل الصالح: قدمت 3 استجوابات إلى رئيس الوزراء قبل أدائه القسم.. ماذا تريدون؟ وأمام هذه التصرفات المعروفة ألا تريدون منا الاستجابة للقيادة السياسية في تمكين الحكومة من القسم؟

النائب هشام الصالح

الطريجي لرئيس الوزراء: استبعاد القياديين من مكافآت الصفوف الأمامية يتطلب إعادة نظر

عبدالله الطريجي

أكد النائب عبدالله الطريجي أن استبعاد القياديين من مكافآت الصفوف الأمامية أمر يتطلب إعادة نظر.

ووجه الطريجي حديثه إلى سمو رئيس الوزراء قائلا إن تخصيص 600 مليون دينار لمكافآت الصفوف الأمامية ومن بينهم قياديو الصحة والداخلية أمر مستحق بالنظر لما قدمه هؤلاء الأبطال، إلا أن استبعاد قياديي جهات أخرى يتطلب إعادة نظر، حتى لو تطلب ذلك زيادة الاعتماد التكميلي، خصوصاً أنهم لم يدخروا جهداً في مواجهة الوباء.

الموزري يسأل وزير المالية عن «تنظيم الدفع الإلكتروني»

شعيب الموزري

وجه النائب شعيب الموزري سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، عن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال في الشركات المتخصصة ومزاولة النشاط ووكلائهم وفقا للشروط الواردة في القرار المذكور.

ونص السؤال على ما يلي:

بناء على القرار الصادر من بنك الكويت المركزي في عام 2018 بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال في الشركات المتخصصة ومزاولة النشاط ووكلائهم وفقا للشروط الواردة في القرار المذكور.

يرجى إفادتي بالآتي:

1 – ما الأسس القانونية التي بناء عليها صدر القرار؟

2 – هل هناك شركات متخصصة بالدفع الالكتروني أُحيلت إلى النيابة العامة في شبهة غسل أموال أو نصب واحتيال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بفحوى الشكوى.

3 – كم عدد عمليات النصب والاحتيال التي حدثت من خلال شركات أنظمة الدفع الالكتروني الكويتية في عام 2019 و 2020؟

4 – كم عدد الشركات المختصة بأنظمة الدفع الالكتروني في الكويت قبل وبعد صدور القرار؟

5 – كم عدد الشركات التي لم تعدل وضعها حسب المادة (3) من القرار التي تنص على تعديل أوضاع من مارسوا النشاط قبل صدور القرار وتحديد مهلة (12) شهراً لذلك؟

6 – هل توجد استثناءات أو تمديد يخالف المادة (3) بالنسبة لبعض الشركات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان تلك الاستثناءات وأسبابها.

7 – جميع الموافقات التي صدرت لتلك الشركات والأسس التي بناء عليها أصدرت تلك التراخيص).

السايرٍ يسأل عن أسباب استحداث وزارة جديدة لشؤون تعزيز النزاهة

مهند السايرٍ

وجه النائب مهند السايرٍ سؤالا إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، عن توزيع المهام والاختصاصات الوزارية وتعديل اسناد بعض الجهات في مختلف الوزارات.

ونص السؤال على ما يلي:

صدر المرسوم الأميري بتشكيل الحكومة الجديدة، وتضمنت (15) وزيرا مكقا بحقيبة وزارية أو أكثر، حيث إن التشكيل الوزاري استغرق قرابة (40) يوما ما يستدعي أن يكون توزيع المهام الوزارية أجري وفق دراسة فنية وقانونية سبقت الاختيار.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – أسباب استحداث وزارة جديدة تحت مسمى وزارة الدولة لشؤون تعزيز النزاهة على الرغم من وجود هيئات وجهات ذات اختصاص أصيل وفق قوانين إنشائها تُعنى بمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة؟ كما يرجى تزويدي بالدراسات التي على أساسها اتخذ قرار إنشاء تلك الوزارة على الرغم من الوضع المالي للدولة.

2 – ما الأساس الإداري أو الفني أو القانوني لإسناد وزارتي النفط والتعليم العالي لذات الوزير في حين تُسند وزارة التربية منفردة لوزير آخر على الرغم أن وزارة التعليم العالي ووزارة التربية ذات ارتباط بالاختصاص ومكملتان لبعضهما؟ يرجى تزويدي بأي دراسات أو مذآرات أعدت لهذا الغرض وعلى إثرها اتخذ قرار تكليف وزير النفط بحقيبة التعليم العالي.

3 – ما الأساس الإداري أو الفني أو القانوني لإسناد وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية لذات الوزير على الرغم من اختلاف الاختصاص؟ يرجى تزويدي بأي دراسات أو مذكرات أعدت لهذا الغرض وعلى إثرها اتخذ القرار.

4 – ما الأساس الإداري أو الفني أو القانوني لإسناد وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لذات الوزير على الرغم من اختلاف الاختصاص؟ يرجى تزويدي بأي دراسات أو مذكرات أعدت لهذا الغرض وعلى إثرها اتخذ القرار.

الجمهور يسأل وزير التربية عن «المباني المستأجرة»

فايز الجمهور

وجه النائب فايز الجمهور سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية د. علي المضف، عن المباني المستأجرة للوزارة من دون وجود عقد أو كانت العقود منتهية.

ونص السؤال على ما يلي:

صدر قرار مجلس الوزراء رقم 1042 في تاريخ 6/8/2019، وحيث صدر تعميم وزارة المالية رقم (5) لسنة 2019 في شأن إنهاء مركزية التعاقد في وزارة المالية في عقود إيجارات المباني الحكومية، وعلى أن تقوم كل جهة حكومية بإبرام عقود إيجارات المباني بمعرفتها، وحيث تبين لنا أن وزارة التربية لم تُبرم وتُجدد العديد من عقود المباني المستأجرة من الملاك.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بعد صدور قرار مجلس الوزراء وتعميم وزارة المالية سالفي الذكر؟ وهل أُبرم وجُدد عقود المباني المستأجرة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من كل عقد.

–2 هل خاطبت الوزارة الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة والجهاز المركزي للمناقصات العامة وإدارة الفتوى والتشريع) لأخذ موافقتها على العقود المشار إليها أعلاه حسب نصاب كل منها؟

–3 هل سددت الوزارة قيمة إيجارات المباني من دون وجود عقد أو كانت العقود منتهية مع ملاك المباني؟

–4 هل سجلت الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين) مخالفات أو امتناعات عن سداد قيمة إيجارات المباني؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتلافي هذه المخالفات؟

أكدا أن هناك فساداً مالياً وإدارياً في الوزارة

مطيع وأبو صليب يستجوبان وزير الصحة: لم يقم بتشغيل مستشفى الجهراء الجديد منذ 3 سنوات

د.أحمد مطيع

سعود أبوصليب

قدم النائبان د.أحمد مطيع وسعود أبوصليب استجوابا الى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح جاء في 3 محاور، وفقا لأحكام المادتين (100 و101) من الدستور ولأحكام المواد (133، 134، 135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

محاور الاستجواب:

المحور الأول: عجز الوزارة عن مواجهة جائحة كورونا

بات واضحا وجليا أن ما وصلنا إليه من عجز تام بكل قطاعات الدولة بمواجهة جائحة كورونا كان بسبب سوء إدارة وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح للأزمة ومنذ يومها الأول، حيث إن سوء تدبير الوزير للأمور وقراراته العشوائية غير المدروسة في بداية الأزمة واستسهاله ولامبالاته لعواقبها كانت شرارة انطلاق الفيروس وانتشاره وتفشيه في أصقاع البلاد، وتبعت ذلك قرارات وتناقضات وتخبطات من قبل الوزير زادت الوضع في البلاد سوءا فوق سوء، وكان سبب هذه القرارات عدم تعامل الوزير بمنهج علمي بالتعامل مع الجائحة، حيث أخفق في تشكيل اللجنة العليا لمواجهة جائحة كورونا، وكانت نتيجة هذا الإخفاق القرارات المتناقضة والتصرفات المتخبطة التي أضرت بشكل مباشر بالحالة المالية للدولة واقتصادها وعطلت مشاريعها، حيث أصدر الوزير عدة أوامر مباشرة بتعاقدات غير مدروسة تسببت بهدر المال العام فزاد تفاقم الوضع الصحي سوءا، حيث مست الجائحة صحة الناس وأرواحهم فحطمت الكويت أرقاما قياسية بعدد الإصابات وفقدت الأسر العديد من أفرادها الذين انتقلوا إلى بارئهم بسبب الجائحة وشهدت سنة 2020 أعلى معدل وفيات بتاريخ الكويت، وكل هذا كما أسلفنا نتاج هذه التخبطات والقرارات والتصرفات غير المسؤولة التي قام بها الوزير، حيث قام الوزير بتشكيل لجنة تضم أطباء من غير ذوي الخبرة والاختصاص في الأمراض الوبائية ومكافحتها على الرغم من وجود أطباء كويتيين ممن يحملون الخبرة وشهادات الاختصاص في الأمراض الوبائية والصحة العامة مما أدى إلى صدور قرارات متناقضة أثرت سلبا في إدارة الأزمة، وهو ما أكده تقييم معهد لوي الأسترالي العالمي أن الكويت حلت بالمرتبة 80 من أصل 98 دولة وكان ترتيب الدول الخليجية والعربية متقدما عن الكويت في هذه الدراسة، ووصف المراكز الصحية في الكويت بأنها مراكز متخلفة، وللعلم فهذا المكتب من المكاتب المعتمدة وهو أحد 3 مكاتب عالمية تعتمد عليها منظمة الصحة العالمية

المحور الثاني: الفساد الإداري والمالي

لقد تجلت صور إهدار المال العام واستعماله في غير غايته في أكثر من صورة، تثبت جميعها أن أحكام الدستور والقوانين المنظمة لحماية المال العام لا تجد لها صدى أو طريقا لدى الوزير المعني، على الرغم من مسؤوليته كوزير وقبلها كمواطن كويتي، أن يضع أمامه وقيد تصرفاته أحكام المادة 17 من الدستور (إن للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن).

ومع كونه مواطنا ثم وزيرا وعضوا في مجلس الأمة بحكم وظيفته، وفقا للمادة 80 من الدستور بما قضت به من أن (يعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم).

فقد ظهرت وتجلت صور الفساد الإداري والمالي في العديد من الحالات التي شهدت نماذج من الإهدار لملايين الدنانير، دون سند أو مبرر كنتيجة طبيعية للتخبط في القرارات والارتباك في عمل الوزارة بشكل غير مسبوق ومن أمثلة ذلك

المحور الثالث: غياب الجدية في التعاون مع السلطة التشريعية

وفقا لنص المادة 50 من الدستور (يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور)، يلزم التعاون بين السلطات، وبهذا المبدأ نادى صاحب السمو الأمير بضرورة تطبيقه ورفعه فوق كل اعتبار أو مصلحة، مؤكدا الالتزام به.

نجد الأخ الوزير قد تنكب الطريق واختط لنفسة سبيل عدم التعاون مع أعضاء المجلس رغم العديد من الأسئلة والتلويح بالمساءلة السياسية وبات جليا من تقاعسه عدم الرد على أي من الأسئلة التي وجهت إليه منا شخصيا ومن الأخوة أعضاء المجلس، ضاربا عرض الحائط بمجرد معرفة ما ورد بها من ملاحظات ومتطلبات أو تساؤلات كان يلزمه دستوريا وفقا للمادة 99 من الدستور (لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة)، بالإضافة إلى المادتين من اللائحة الداخلية، مادة 123 (يبلغ الرئيس السؤال المقدم وفقا للمادة السابقة إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية من تاريخ إبلاغه إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير)، ومادة 124 (يجيب رئيس مجلس الوزراء أو الوزير على السؤال في الجلسة المحددة لنظره ولرئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص أن يطلب تأجيل الإجابة إلى موعد لا يزيد على أسبوعين فيجاب إلى طلبه، ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بقرار من المجلس). ورغم ذلك انقضت أشهر على تسلم الأخ الوزير الأسئلة المقدمة منا ولم نتلق ردا إلى تاريخ تقديم هذا الاستجواب. رغم أنها جميعها تنصب في شؤون العمل والمخالفات والإجراءات في شأن مسؤولياته عن الوزارة.

وهذا التعسف في الموقف من الأخ الوزير يعد إسقاطا لمبدأ التعاون، وهذا في حد ذاته إجراء وتصرف كفيلين لمساءلته، بل ومناشدة بأن يتولى شؤون الوزارة القادر على القيام على مسؤولياتها خاصة بعد أن جسد الأخ الوزير مثالا صارخا على قطع خطوط العمل مع الإخوة أعضاء مجلس الأمة، بهدف التهرب من تزويد الأعضاء بالبيانات والمعلومات وهو بذلك يخالف صريح القانون